الباب الثانى

استراتيجية القرن الواحد والعشرين

تقديم: بقلم د. على عمر جابر

١ - استراتيجية القرن (١)

٢ - استراتيجية القرن (٢)

٣ - معطيات بناء المستقبل

٤ - التعليم والسعودة

٥ - العرب والسياحة

تقديم

بقلم: د. على عمر جابر

يبدو أننى سعيد الحظ ببعض أصدقاء، هم الذين أعطتنى الحياة فرصة ثمينة وغنية، بل ونادرة الحدوث، والجود بمثل هذا، ثم قدر لى أن أسعد بلقائهم فى يوم من الأيام بعيدة أو قريبة، وإن لم يطل هذا اللقاء على نحو ما تمنيت، وكنت أرجو، ثم لازلت كذلك فقد عشت حتى أتلقى رسائل بعضهم ممن باعدت بيننا تكاليف الحياة زمنا أظنه طال بأكثر مما قدرت - أنا - له. ومن خلال رسائل بعض، شعرت، وربما أحسست أننى عدت إلى أيام جميلة مضت وخلت، رغم ما فرضته على - قسرا - ظروف حزينة، لم تكن من صنع أحد غيرى، وإنما هو المقدور لى فيها، وقد جعلت هذه، من المقسوم لى. مقولة شهيرة يقول صاحبها، أن من يعش حياتى فإنه يحرق الشمعة من الطرفين.

ولم تكن ظروف هذا الحزن العميق، هى الجوع أو الفاقة إلى أى شىء، بقدر ما هى - فقط - مشاعر محبوسة ومكبوتة، تطفو على السطح حينا وتارة تختفى فى تلافيف ذاكرة، استعدادا لاستحضارها أو استدعائها عند حين، ووقت اللزوم، وفى كلا الحالين تتركنى - هذه - نهبا لهموم وهواجس، وتجعل من نصيبى أن أعيش - بغير هوى منى - فى جو موحش وشديد، بل وحزين أيضًا.

وفى عداد الذين قدرت من قبل، أنهم كبار بالمكان الذى هم فيه، والمكانة التى هم عليها، فلم يتغيروا ولا هم تبدلوا، لأن لهم شموخ الجبل وصفاء نبعه، من بين هؤلاء، الصديق الكبير: [محمد على أشمونى]، الذى أسعدنى سماع صوته عبر هاتف، يسأل عنى ويطمئن، ثم هو يناقش ما أكتب فيه هذه الأيام رغم تواضع أفكار أطرحها.

وكان احتفائى بالصديق: [الأشمونى] وهو من خيرة شبابنا أيام زمان، وعينة ممن جادت بهم مناجم الرجال فى أيامنا هذه، أن عاد بى إلى حقبة ثقافية، كان هو فى

مقدمة صانعيها، وقد ذكرني بذلك، وأن لم أنسه. ولم تكن هذه الحقبة إلا تلك الأيام الخوالي التي زرع فيها هذا الصديق مفاهيم ثقافية داخل مؤسسة للطيران هي: [السعودية]، ليجعل من نصيب الجميع أن يتزود بالثقافة التي سهل أمرها مسؤولون عن دور ثقافي - مع آخرين - في إدارة تعنى بمثل هذا الشق، أو الجانب.

وأجد - الآن - وأكثر مما مضى - أن الكلام هنا، أقدر على توصيل المشاعر، وعلى البوح بها، غير أني أحرص على تواضع صديق حتى لا أكلفه ما هو ضد طباعه، وهو: الزهد في الثناء عليه، وأن كان ذلك من حقه علي، في زمن اختلفت فيه موازين الوفاء ومعايير كل شيء، ثم تبدلت مشاعر ناس كانوا يدعون إلى ذلك، أو هم كانوا يزعمونه، ويتشدقون به، دون صدق منهم، وبلا شعور حقيقي، بالذي يرددونه.

استراتيجية القرن الواحد والعشرين

في الحوار الجامع الشامل الذى أجراه الدكتور هاشم عبده هاشم، رئيس تحرير جريدة عكاظ، فى عددها 11765 الصادر يورم السبت 18 رجب 1419 هـ مع صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز، والذى أوضح سموه فيه، وبصورة خلابة أخاذة، وبموضوعية جادة واتزان حكيم، ما يمكن أن أطلق عليه «استراتيجية القرن القادم» لخطوات العمل المستقبلى، ولمسيرة النمو والتطور والتنمية فى المملكة، ويمكن تلخيصها فى المحاور التالية:

* العمل على إقرار خطط عملية لتوفير بدائل حيوية للدخل الوطنى، تساند وتعضد مصدر الدخل الوطنى الرئيسى «النفط»، دون الاستغناء عنه أو التقليل من شأنه وأهميته.
* تحقيق المعادلة الصعبة فى الاقتصاد الوطنى للتوفيق بين سياسة الترشيد الإنفاقى، للحد من التضخم والركود، وبين التخفيف من آثار ذلك على حياة المواطنين ومعيشتهم.
* المبادرة بإشراك القطاع الأهلى فى دراسة وتنفيذ الكثير من المشروعات الحيوية الهامة.
* العمل على تنمية وتطوير إمكانيات وقدرات المواطن السعودى، بمشاركة جادة ومساهمة فعالة من قبل «الدول الشريكة»، والمتقدمة صناعيًا وتقنيا.
* وضع أنظمة وإجراءات وحوافز تشجيعية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية فى التوسع فى الاستثمارات الجادة والمفيدة.
* دعوة البنوك فى المشاركة والمساهمة الجادة فى تنمية وتطوير الاقتصاد الوطنى.
* تفعيل دور الدول الشريكة فى المشاركة الفعالة لإقامة صناعات متوسطة وثقيلة، والمساهمة بجهد أكبر فى إقامة الصناعات الحيوية، البترولية والبتروكيماوية والتعدينية، بدلاً من التركيز على الصناعات الخفيفة والاستهلاكية.

إذا، فالإيجابية والواقعية هي المحصلة الحقيقية لمجموعة الأفكار التي استعرضها وطرحها سموه في حديثه الشيق الجامع، وتعطي كذلك دلالة عظيمة على معايشة القيادة العليا والأسمى السياسة الداخلية والخارجية، وواضعي الأهداف الحقيقية والعظيمة لمسيرة التقدم والتطور والازدهار بالمملكة، بأننا نعيش في عالم متغير.. ولكي نواكب الأحداث والتطورات والمتغيرات، ونعيش فيها ونتعايش معها، فلابد لنا أن نتعامل معها ونؤثر فيها ونتأثر بها، ولكي يحدث ذلك بصورة إيجابية، لابد أن تكون رؤيتنا حاضرة واضحة ومعروفة لكل العالم، ليتسنى لنا بذلك أن نشارك في صياغة الصورة النهائية للنظام العالمي الجديد، لا أن نصبح متلقين لهذا النظام وتُفرض علينا شروطه ونظامه.. إذا، فتحركنا وانطلاقنا بقوة وصلابة، وطرحنا لأفكارنا بإيجابية، وعرض تصوراتنا وآمالنا وطموحاتنا للمستقبل بشكل واضح، يجعلنا شركاء حقيقيين نساهم في الصياغة النهائية للنظام العالمي الجديد.

ومن هنا يتضح ويتبلور لنا أن الهاجس الأعظم والأهم في كل تحركات سموه وترحاله، بجانب توثيق العلاقات الثنائية بين المملكة والمحاور السبعة التي زارها سموه، والتي تم اختيارها بعناية فائقة ودقة متناهية، هو أن «نكون شركاء»، الشراكة بمعناها المنتج والفعال لكل الشركاء والأطراف، فالمصالح متشابكة، والأهداف مترابطة ومشتركة، إذا فلابد أن يستفيد منها كل طرف بشكل متواز ومتساو، وهذا يعني توظيف كافة المكاسب المتحققة، أو التي سوف تتحقق مستقبلا من تلك المشاركة الفعالة، والمتساوية والمتوازنة، بهدف تطوير الاقتصاد الوطني ليخرج من الإطار التقليدي المتعارف عليه، بأننا دولة منتجة ومصدرة للنفط ومستوردة للحاجات الاستهلاكية، إلى صورة جديدة وعلاقة مثمرة، تقوم على تبادل المنافع المشتركة، فنستفيد من شركائنا في إدخال النظم الحديثة والتقنية المتطورة، بكل أبعادها المتكاملة اقتصاديا وعلميا وتقنيا وحضاريا وإعلاميا، لينصهر كل ذلك في النهاية في بوتقة المواطن السعودي في اكتشاف قدراته الخلاقة المبدعة، وتنمية تلك القدرات، وتأهيله تأهيلا عاليا، فيساهم بدوره في وضع لبنة البناء الحقيقية والفعالة في كيان الأمة.

والحقيقة أن الاستثمار الإنسانى هو الاستثمار الحقيقى والأمثل والأهم فى هذه المسيرة، فالتطور الإنسانى لا يتوقف عند نقطة معينة، ولا يقتصر على جانب أو عنصر واحد، بل يتفاعل ويمتد تفاعله ليشمل كافة الأطراف والجوانب والعناصر، فلا يمكن الاكتفاء بالجانب النظرى وإهمال الجانب التطبيقى والميدانى، أو الاقتصار على فئة وإهمال وترك الفئات الأخرى، بحجة القصور فى الفهم، أو تدنى المستوى الاجتماعى والثقافى والاقتصادى، فالإنسان هو النتاج الحقيقى لحصاد وإفرازات البيئة التى عاش فيها، بكل تركيباتها وتراكماتها الإنسانية.

إذا، فالإنسان هو العنصر الفعال والمحرك الحقيقى والأساسى لأى حضارة، ولكل تطور أو نمو، شريطة وضعه فى المدار الصحيح، والإطار المناسب، وهذه هى نظرة سموه الشاملة، كما تصورتها واقتنعت بها، لتنمية وتطوير الإنسان السعودى، ليواكب حركة المجتمعات الإنسانية المتقدمة والراقية والمتطورة فى عالم اليوم.

والملاحظة العامة والجديرة بالتوقف عندها، هى أن سموه فى كل طروحاته كان يضع «العقيدة الإسلامية» نصب عينه، يتعايش معها، وينطلق من كل معطياتها وتراثها وإرثها الحضارى والأخلاقى، وعبقها وخيرها، فهى الركن الأساسى والمرتكز.

ولنتمعن فى حديثه الذى وجهه للرئيس الصينى: «إن المملكة العربية السعودية لا تفخر بأنها دولة نفطية، وأن النفط يعود عليها بثروات مالية كبيرة، إنما تفخر بأن لها ثروة أعظم من ذلك، وهى العقيدة الإسلامية التى ننتمى إليها، ووجود المقدسات فيها، فتلك ثروة حقيقية وأبدية».

البعد الدينى والبعد الإنسانى هما أهم وأعظم بعدين أبرزهم صاحب السمو الملكى ولى العهد فى حواره المتألق. فالبعد الدينى يتجسد فى العقيدة الإسلامية، والتى اعتبرها سموه المنطلق الأساسى، والمحرك القوى، والدافع الذاتى، لكل أعمال وأفعال الإنسان المسلم.

فالعقيدة الإسلامية رسمت الحدود الفاصلة والواضحة لجميع نواحى الحياة الإنسانية وفق دستور ربانى حدد معالمها ورسم أبعادها القرآن الكريم، الذى أنزله الله عز وجل على سيد الخلق أجمعين محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة والسلام، وجعل رسالته الرسالة الخاتمة، وبعثه لجميع العالمين بشيراً ونذيراً وهاديًا إلى صراط مستقيم.

واليوم، ونحن نسعى جاهدين للحاق بالركب، وتحديث أساليب العلم والتربية لنواكب العصر، وهذا ما يؤكده سموه فى «حوار العصر»: «إن خطة المملكة والتى نسعى إلى ترسيخها فى تعاونها مع اليابان، لرفع مستوى الاستثمار فى الإنسان السعودى، وسبيلنا إلى ذلك ليس التعليم فقط، وإنما التدريب والتأهيل الموسعان، ونتطلع إلى إنشاء معاهد عليا للتدريب الفنى والمهنى، وتأهيل شبابنا وتدريبهم للتعامل مع تكنولوجيا العصر، لتتحول بذلك من دولة مستهلكة للتكنولوجيا إلى دولة منتجة لها».. ونظراً لأهمية الاستثمار الإنسانى، والذى أعتبره جوهر قضية التطور الحقيقى، ومفتاحها السحرى الذى سيساعد الإنسان السعودى للعبور إلى القرن الحادى والعشرين، فإننى أجد نفسى ملزمًا بأن أسرد عليكم حالتين، لهما علاقة وثيقة بما نحن فى صدد مناقشته.

الحالة الأولى: فى منتصف الثمانينات الهجرية تقريبًا، دعانى السيد حمزة دباغ، مدير عام إدارة التدريب بالخطوط السعودية، للعمل بإدارته والتعاون معه لأشغل وظيفة مدير الإدارة الثقافية، وكان يعمل معه وقتئذ مجموعة من خيرة الشباب السعودى، علمًا وخبرة وثقافة، وللتاريخ أسجل أن الرجل يعتبر موسوعة متكاملة

فى القدرات التخطيطية والتدريبية والتوقعات المستقبلية. المهم أن الدباغ أطلعنى على تفاصيل خطة فذة عظيمة للاستثمار الإنسانى الطويل، المدى أطلق عليها «البرنامج الإعدادى لخدمات النقل» ملخصها فى الآتى:

* اختيار أربعة وعشرين طالبا ممن اجتازوا امتحانات الإعدادية بتفوق سنويا للالتحاق بالبرنامج، ولا يتم انتسابهم للبرنامج إلا بعد اجتيازهم لمجموعة من الاختبارات الإضافية، كما يتحتم عليهم النجاح بتفوق ساحق فى المقابلات الشخصية.

* تدرس المجموعة المختارة منهاج الدراسة الثانوية على مراحلها الثلاث، بجانب برنامج آخر أطلق عليه «الصقل العام»، ويشمل الاهتمام بالنواحى الميدانية والعملية والتجريبية، إضافة إلى التركيز على الاعتماد على النفس والذات بصورة كاملة، والمشاركة فى النظافة العامة لمكان الدراسة وغرف النوم، والاهتمام بالملبس والمأكل والمشرب.

* لا يحق لمن يرسب فى أى مرحلة من مراحل الدراسة الثانوية الاستمرار فى البرنامج.

* المشاركة فى البرنامج التدريبى المخصص من قبل إدارة البرنامج، بجوانبه النظرية والتطبيقية، وكذلك المشاركة فى النشاطات الرياضية والاجتماعية والثقافية والترويحية، وبرامج الصقل العام، والتدريب على المشاركة فى المحادثات وإدارة الندوات، وتعلم الإصغاء والمناقشة وإدارة الحوار.. إلخ.

وقد استمر البرنامج فى أداء مهامه بنجاح، وتخرج الدفعات المتتالية، وأظنها اثنى عشر دفعة أو أكثر.. ونجد اليوم خريج ذلك البرنامج يتقلدون أعلى المراتب، ويمسكون بزمام الوظائف المهمة والحساسة بالخطوط السعودية، ومن ترك الخطوط السعودية واتجه إلى القطاعات الأهلية أو الحكومية الأخرى، نجدهم أيضا فى أعلى المستويات، وهذه النتيجة الحتمية والنتاج الحقيقى للعمل الجاد المثمر على المدى الطويل.

الحالة الثانية: شاهدتها من خلال برنامج معروف فى التلفزيون المصرى اسمه

(جولة الكاميرا)، وذلك قبل سنوات عديدة، ولكن مشاهدها لا زالت باقية فى الذاكرة، وكانت الحلقة المشار إليها تعرض أسلوب التعليم فى اليابان، وهو عبارة عن رحلة مدرسية على متن سفينة تحمل طلاب مرحلة إعدادية، أو ابتدائية لا أذكر، وكانت الباخرة مزودة بمعامل ومختبرات علمية تجريبية، وكان هدف الرحلة، التى استغرقت ثلاثة أيام ذهابا وإيابا، تحليل مياه (مدنية المقصد) وكنت أشاهد الطلاب وهم على متن الباخرة فى حركة دائمة، وعمل مستمر لإجراء التجارب العلمية، أو الاشتراك فى نظافة السفينة، أو فى إحضار وجبات الطعام... إلخ.

ولا شك أن تشابه التدريس والتعليم فى البرنامج الإعدادى لخدمات النقل مع الأسلوب الياباني يمثل الأسلوب الأمثل والأفضل لتخريج وإنتاج مجموعة متميزة، من حيث الفهم والنضج والوعى والمشاركة والأداء.. وهى كذلك الأفضل من حيث النوعية والكيفية. صحيح أن مثل هذه البرامج مكلفة وتحتاج إلى جهد ومال مضاعف، وعناية فائقة وإشراف متواصل، وإدارة واعية لتحقيق النتائج المتوخاة. ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين فى حاجة ماسة، وضرورة قصوى، لمراجعة كافة برامج التعليم بمراحلها المختلفة، ووضع خطط تعليمية جديدة، تتناسب مع احتياجات العصر، والابتعاد عن خطط وأساليب صب العلم فى عقول الطلاب، واكتشاف أساليب جديدة ونظم مطورة، تتوافق مع العصر الذى نعيش فيه، عصر التقنية والاتصالات، والتطورات العلمية السريعة والمتلاحقة، فنستطيع بموجب ذلك مساعدة الطلاب على اكتشاف مواهبهم الذاتية وقدراتهم وإمكانياتهم، لتوظيفها فى المسار الصحيح لإنتاج وتخريج علماء ومفكرين وإداريين عباقرة ومهنيين نابغين.

بداية وقبل أن أتابع ملاحقة ومتابعة المحاور الأخرى التى طرحها سمو ولى العهد، أتوقف قليلا لأنقل وجهة نظر الدكتور غازى عبد الرحمن القصيبى، والتى أورد خلاصتها فى كتابه «حياة فى الإدارة» والتى تمثل الملامح الرئيسية للنظام التعليمى، الذى يؤمن به ويفاعليته «يتلقى النظام المقترح الطالب فى سن السادسة، ويدرسه لمدة سبع سنوات متوالية فى مرحلة واحدة المواد الضرورية، وبعد هذه المرحلة يجرى تقويم الطلاب عن طريق امتحانات موضوعية،وتقسيمهم إلى نوعين النوع الأول وهو غالبية الطلاب، ويوجه إلى المدارس المهنية من صناعية، وزراعية، وتجارية، وسكرتارية، إلخ.. والنوع الثانى وهو الأقلية ويشمل الطلاب الحائزين على نسب عالية جدا ويوجه إلى المدارس الثانوية لمدة أربع سنوات، ومنها إلى الجامعة، أما فى الجامعة فيصبح القبول فى الكليات والأقسام على أساس احتياجات البلاد الراهنة والمستقبلية لا رغبات الطلاب التى كثيرا ما تكون مبنية على اعتبارات السهولة». ومن خلال الاطار ذاته طرح الأستاذ عابد خزندار فى جريدة عكاظ «حلم العالم الدكتور حسين سندى، والذى يتمحور فى تعميم دراسة «الكمبيوتر» والبدء فى شراء أجهزة كمبيوتر، وإقامة مراكز تدريب عليها، وعلى اللغة الانكليزية، ويستغرق التدريب فيها مدة لا تزيد عن العامين بعدها سيكون لدينا الآلاف من المبدعين القادرين على صناعة برامج وتطويرها، وبذلك نحول آلاف العاطلين الآن من الجامعيين إلى منتجين يحققون الثراء ويبنون الوطن ويصنعون التاريخ».

ونحن فى حاجة إلى المراجعة والتغيير والتجديد لبرامج التعليم فى بلادنا، وسمو ولى العهد فى خطابه أمام مؤتمر قمة مجلس التعاون الخليجى الأخير الذى عقد فى أبو ظبى أكد على ذلك بصراحته المعهودة فقال: «إن الحديث عن الاقتصاد لا يجب أن يحجب أنظارنا عن حقيقة أساسية، وثروة حقيقية تكمن فى الإنسان بكل معطياته البشرية، فهو الاستثمار الأجدى والأنفع، وأنتم تعلمون أن غالبية مواطنى دولنا من الشباب الذين تمكنا من تيسير أسباب التعليم لهم يحتاج فى مرحلته الراهنة

والمستقبلية إلى كل ما هو جديد وحديث فى مجال العلوم العصرية، ذلك الأمر يحتاج منا فى دول المجلس إلى إعادة النظر فى مناهج التعليم لرفع مستواها ولعلكم تستحسنون معى، أن توجهوا الوزراء المعنيين بإعطاء هذه الناحية ما تستحقه من أهمية.. إذا فهناك إجماع من الكل على مراجعة المنهاج والبرامج التعليمية، لتحقق احتياجاتنا الحاضرة والمستقبلية ومتطلبات التطور والنمو والدخول إلى القرن الواحد والعشرين بخطوات واثقة قوية شجاعة جريئة، حقيقة أننا إذا تمكنا من تحقيق تلك الأحلام والأفكار على أرض الواقع التعليمى فنكون قد اجتزنا وبنجاح المحاور التى طرحها سموه الكريم. ومن ثم يتاح لنا للانتقال إلى مناقشة المحاور الأخرى والتى من أهمها مشاركة القطاع الخاص فى دراسة وتنفيذ الكثير من المشروعات الحيوية الكبرى والتى أهمها وأبرزها.

* إنشاء الجامعات الأهلية المتخصصة فى الدراسات العلمية والتقنية.
* الإكثار من إنشاء المعاهد العلمية ومراكز التدريب التى تهتم بربط المتدرب والدارس بكل واحتياجات سوق العمل فى البيئة السعودية والخليجية.
* المشاركة فى تنفيذ المشاريع ذات الحيوية القصوى للبيئة مثل مشاريع المجارى والصرف الصحى، وغيرها من المشاريع ذات النفع العام. المهندس القويحص المسؤول بمصلحة الصرف الصحى بمنطقة مكة المكرمة دعا القطاع الخاص للاستثمار فى مشاريع المجارى والصرف الصحى وحثهم على دراسة الجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع والمساهمة فيها بجدية وفاعلية نظرا لأهميتها للبيئة والمجتمع ومردودها المادى المرتفع.
* المشاركة للاستثمار فى مشاريع خطوط السكة الحديد لربط مدن المملكة والمساهمة لنقل الحجاج، وكذلك ربط المناطق الصناعية والزراعية، ونقل منتجاتها لمناطق الاستهلاك المحلى والخارجى والمساهمة مع شركة الطيران الوطنية فى نقل المسافرين.

رئيس المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السعودية ناصر محمد العجمى دعا القطاع الخاص إلى الاستثمار فى إدارة الخطوط الحديدية وتشغيلها. وأكد الأستاذ

أسامة كردى الأمين العام لمجلس الغرف السعودية على أهمية الاستثمار فى مجال السكك الحديدية، فى هذه المرحلة والتى يتواصل فيها توجه السعودية نحو زيادة تفعيل دور القطاع الخاص فى الاقتصاد الوطنى وزيادة عمليات التخصيص ويذكر الكردى أن مجلس الوزراء وافق على دراسة جدوى لإنشاء خط حديد بين الموانئ السعودية على البحر الأحمر وأخرى على الخليج إضافة إلى موافقة المجلس على الاستمرار فى التوجه نحو إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر فى إدارة الموانئ وتشغيلها. وهكذا تكتمل المسيرة وتتشابك خطوطها، وفى ظنى أنها لا تتوقف عند تلك المشاريع ووزارة التخطيط لديها الكثير من الأفكار العظيمة والدراسات الخلاقة المهمة والتى لا شك أنها تحفز شهية القطاع الخاص فى المشاركة وزيادة تفعيل دوره الحيوى فى دعم الاقتصاد الوطنى.

هناك نقطة ساخنة وحيوية تتصارع مع أفكارى وأظنها تتصارع مع أفكار الآخرين، وتمتزج بآمالنا وطموحاتنا فى خلق مجتمع متميز ومحورها يدور فى السلع المصدرة لأسواقنا «ويعتبر سوق المملكة من أكبر الأسواق المستهلكة لتلك السلع» مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والالكترونيات، والتساؤل المهم الذى يطرح نفسه بقوة لماذا لا يتم ترابط وارتباط صناعى اقتصادى حيوى يضم تلك الشركات المنتجة ووكلائهم فى أسواقنا والعمل معا على إيجاد وإنشاء صناعات مشتركة كما هو حاصل فى بعض الدول المجاورة؟

لا يمكن لنا ونحن نناقش تفعيل دور القطاع الخاص ومساهمته الجدية فى توفير بدائل هامة وحيوية للدخل والاقتصاد الوطنى أن نغفل دور البنوك السعودية التمويلى والتنموى خصوصا، ونحن نتطلع ونأمل أن يتضاعف هذا الدور ويتحرك فى أكثر من اتجاه علما بأن هذه البنوك حققت نموها المتزايد وارتفاع معدلات وفوائض أرباحها الكبيرة نتيجة من دعم الدولة ومن مدخرات الإنسان السعودى فردا أو مؤسسة، وتتضح تلك الصورة لتصاعد الأرباح من إحصائيات البنوك، أو من إحصائيات مؤسسة النقد السعودى، التى تؤكد تلك الحقائق. وقد صرح الأمير الوليد بن طلال لجريدة «عكاظ» أنه يتوقع أن تصل أرباح البنكين «السعودى المتحد

والسعودى الأمريكى»، بعد العمل بالدمج فى سنته الأولى 1999م، إلى أكثر من ألفى مليون ريال، وقس على ذلك أرباح بقية البنوك الأخرى.. إذا فالمردود المادى كبير جدا، والأرباح عالية والنتيجة الحتمية لذلك زيادة إسهامات البنوك فى تمويل ودعم المشاريع الكبرى والحيوية وفقا لتزايد أرباحها وتطور نموها، وهذا دور وواجب وطنى وريادى ولا أظن أن تلك البنوك تتخلى عن دورها.

لا شك أن المحاور التى طرحها سمو ولى العهد، والتى تابعت بعضها بالنقاش والتحليل والبعض الآخر بإيجاز ستكون فى حال العمل بها وتطوير أبعادها ومعطياتها هى المنطلق الحقيقى والريادى للولوج إلى القرن الحادى والعشرين بثقة، فالمحاور المطروحة تمثل استراتيجية عمل واضحة، وسوف تحقق لنا مكانا بارزا ومتوهجا تحت الشمس.

هل مخرجات التعليم فى مجتمعنا تحقق وتنتج الفرد الذى يؤدى دوره بقدرة واقتدار؟.. وهل خريجى المنظومة التعليمية فى بلادنا قادرين على تحمل المسؤولية التى تفرضها علينا احتياجات ومتطلبات العمل فى القطاعين العام والخاص وفقا لظروف العصر وأدواته التقنية والإدارية المتقدمة ومعطياتها المتطورة؟.. إذا كان الإجابة بـ «نعم» يكون التعليم فى بلادنا قد حقق المعادلة الصعبة، وبالتالى يمكن توطين الوظائف والأعمال بطريقة روتينية وآلية سهلة، ولكن إذا كان الرد سلبيا، فأن المنظومة التعليمية بكافة مكوناتها تكون قد عجزت، وفشلت عن أداء مهمتها ودورها بشكل إيجابى، وهذه هى الحقيقة التى كشف عنها الدكتور طارق السويدان..... الذى أشار إلى تخلف المنظومة التعليمية العربية، وتدنى مستوى خريجيها، إذا ما قورنت بالمخرجات التعليمية اليابانية والأمريكية والأوروبية على سبيل المثال، وخلص إلى النتائج التالية:

* المدرس «المعلم» العربى مستوى أدائه التعليمى والتوضيحى ضعيف نتيجة نقص وقصور معلوماته، بالإضافة إلى ضعف وقلة الجرعة التدريبية التى يحصل عليها ويتلقاها، إضافة إلى عدم المتابعة منه، ومن الجهات المسؤولة للتعرف على أحدث الوسائل التعليمية والتدريبية والتوضيحية، والتى يمارسها المعلم المدرب فى دول العالم المتقدم.
* المناهج العربية ضخمة الحجم، وكثيرة ومتعددة، ولكنها بعيدة عن متطلبات العصر، وغير مطورة، بعكس مثيلاتها الأمريكية واليابانية والتى يشارك فى إعدادها وتأليفها مئات المتخصصين ويرصد لذلك ميزانيات ضخمة.
* الإدارة العربية قليلة الفاعلية غير متفهمة وغير واعية لمسؤوليتها الإدارية ولدورها القيادى، وأدائها الوظيفى ضعيف، كما أن قابليتها للتطور ضعيفة، مع عدم اهتمامها بمتابعة الحديث والمستحدث والمتجدد فى عالم الإدارة نظريا وتطبيقيا.

* الطالب العربى هو نتاج الأركان والعناصر التعليمية المتعددة، وعلى الرغم من بذله جهدا مضاعفا فى الاستذكار والحفظ، نتيجة أسلوب التلقين الذى يعكس تدنى مستوى التعليم، ومستوى خريجى المنظومة التعليمية العربية.

وقد شعر سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولى العهد بعمق المشكلة وأبعادها فى كلمته التى ألقاها أمام مؤتمر قمة مجلس التعاون الخليجى بأبو ظبى عندما قال: «إن الحديث عن الاقتصاد لا يجب أن يحجب أنظارنا عن حقيقة أساسية، تكمن فى الإنسان بكل معطياته البشرية، هو الاستثمار الأجدى والأنفع، وأنتم تعلمون أن غالبية مواطنى دولنا من الشباب الذين تمكنا من تيسير التعليم لهم، لكن التعليم فى مرحلته الراهنة والمستقبلية يحتاج إلى كل ما هو جديد وحديث فى مجال العلوم العصرية، وذلك الأمر يحتاج منا فى دول المجلس إلى إعادة النظر فى مناهج التعليم لرفع مستواها، وهنا نتوجه إلى الوزراء المعنيين بضرورة إعطاء هذه الناحية ما تستحقه من أهمية».

وقد ركز سموه على معلومة هامة، وهى أن غالبية مواطنى دول المجلس التعاون الخليجى من الشباب، وقد ذكرت جريدة الوطن بأن تعداد مواطنى المملكة يزيد عن تسعة عشر مليون نسمة، بينهم ٦٠٪ من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ - ٢٠ سنة، وهذا يعنى أننا أنه خلال الشهر سنوات القادمة سيكون لدينا ما يزيد على عشرة ملايين شاب، وشابة من خريجى الجامعات والمعاهد، ومن ثم سوف يطرقون أبواب العمل بحثا عن فرص وظيفية، والأمر سيكون شديد التعقيد، إذا لم نتحرك من هذه اللحظة بوضع استراتيجية واضحة المعالم، وخطة شاملة ومتكاملة لاستيعاب هؤلاء الشباب والشابات، ونوجد لهم مقاعد فى الجامعات والمعاهد بعد تطويرها وتحديثها لتواكب متطلبات العصر من علوم تقنية، كما يجب علينا أن نهيء لهم الفرص الوظيفية المناسبة بعد تأهيلهم وتدريبهم بصورة مكثفة ومطورة تمكنهم من استعمال أدوات الحياة العصرية من إجادة اللغات الأجنبية، والقدرة على التعامل مع وسائل الاتصال والكمبيوتر والإنترنت، وكل ما هو جديد فى وسائل التقنية والاتصالات الحديثة، وبكل متغيراتها ومستخدماتها لتحديث قطاعات الصناعة

والتجارة والأعـمال المصرفية والبنكيـة، والاستثمارية، والعناية بقطاع السـياحة، وإذا لم نسـارع ونبادر ونوجـد الخطط الفعـالة، وتوظيفـها لخـدمة الاسـتثمـار فى الموارد البشـرية، الذى يعتـبر الاستـثمـار الحقيـقى، والأهم فى مسـيرة الأمم، لأن الأمم لن تتقدم، إلا بتقدم الإنسان وتطوره، فإذا نجحنا فى بناء مواردنا البشرية بشكل عصرى يلبى طموحـاتنا واحتـياجاتنا، سـوف نستطيع مـواجهة كـافة مشـاكلنا الاقتـصادية والاجتماعية، ومن ثم نستطيع تحقيق التنمية الشاملة التى نسعى إليها جميعا.

العرب والسياحة

بدأت حركة السياحة العالمية تتحرك نحو الزيادة والنمو حتى أصبحت صناعة عالمية عملاقة تحقق دخلا سنويا قدره ٥٠٠ مليار دولار سنويا، ومن المنتظر أن يرتفع هذا الدخل إلى ٧٠٠ مليار دولار حسب الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن الهيئة العليا للسياحة، والتى عقدت مؤتمرها الوطنى الأول مؤخرا فى مدينة الرياض. ومن المعروف أن السياحة تمثل موردا أساسيا ودخلا قوميا لبعض الدول، مثل أسبانيا واليونان وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا. وتساهم صناعة السياحة فى توظيف نحو ٣٥٠ مليون من الأيدى العاملة حول العالم، وإذا كانت السياحة تحتل هذه المكانة الاقتصادية المهمة، فكيف نحدد مواصفات «السائح» مستهلك الخدمات التى تنتجها هذه الصناعة؟.. إن الإجابة على هذا السؤال تجعلنا قادرين على تحديد ما نحتاجه بالضبط لتشييد صناعة وطنية للسياحة.

والتعريف العلمى للسائح - كما حددته لجنة الخبراء المختصين فى عصبة الأمم بجنيف فى تقريرها المرفوع إلى «مجلس العصبة» فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٦م، وجاء ذكر تفاصيله فى الموسوعة العربية الميسرة - يوضح أن السائحين هم:

١ - الأشخاص الذين يسافرون للترويح عن النفس، أو لأسباب عائلية، أو لبواعث صحية.

٢ - الأشخاص الذين يسافرون لحضور الاجتماعات الدولية، أو لتمثيل بلادهم، أيا كان نوع ذلك التمثيل علميا، إداريا، دبلوماسيا، دينيا، أو رياضيا.

٣ - أصحاب الأعمال الذين يسافرون لأسباب تتعلق بأعمالهم.

٤ - الأشخاص الذين يسافرون فى رحلات بحرية ولو كانت فترة إقامتهم أقل من أربع وعشرين ساعة.

وعلى ضوء التعريف السابق وجزئياته، نجد أن العرب كانوا يمارسون السياحة من قديم الزمان، فرحلة الشتاء والصيف تدخل فى إطار السياحة ضمن باب أصحاب الأعمال الذين يسافرون لأسباب تتعلق بأعمالهم، وغالبا ما تكون للتجارة.

الرحالة العربى «ابن بطوطة» يعد من أشهر السواح العرب القدماء حيث طاف كثيرا وجاب أرض الله الواسعة ودوّن ملاحظاته ومشاهداته للبلاد التى زارها، حتى اعتبرت رحلاته وجولاته والمعلومات والمشاهدات والانطباعات والذكريات التى شملها وحواها كتابه أدق وأصدق عند الكثيرين من كتاب الإيطالى «ماركو بولو».

ولكن ما يهمنا فى هذا الإطار هو معرفة السواح العرب، وما هى اهتماماتهم والغرض الرئيسى من تجوالهم وسياحتهم؟.. وهل هدفهم ينحصر فى دراسة أحوال الشعوب من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، ومناحى تطورها وتقدمها؟.. أم أن هدفهم التعرف على آثار تلك الشعوب وحضاراتهم السابقة، ومعرفة ثقافاتهم وفنونهم الحاضرة؟.. أم الترفيه والتسلية؟.. أم غير ذلك.

أسئلة كثيرة وتساؤلات متنوعة، والإجابة عليها بالغة الصعوبة.. ولكن هناك رأى للكاتب المصرى محمود السعدنى قد يكون فيه جواب لبعض التساؤلات، فقد سافر إلى الريف الإنجليزى لقضاء بضعة أيام بين أحضان الطبيعة الخلابة.

والملاحظة التى أوردها السعدنى مفادها أن جميع الفنادق هناك كانت محجوزة بالكامل، وكانت نسبة العرب المتواجدين هناك لا تزيد عن واحد فى الألف، وعلل السعدنى قلة التواجد العربى هناك بأن العرب لا يفضلون الريف بمناظره الخلابة الجميلة.

وفى تركيا نلاحظ أن هناك تواجدا عربيا مركزا فى مدينة «اسطنبول»، وفى «فندق طرابيا» والمنطقة المحيطة بالفندق، وفى الشوارع نسمع مختلف اللهجات العربية، حتى أصبح الأتراك قادرين على التحدث باللغة العربية، فهذه أحد آثارنا وتأثيرنا العظيم فيمن حولنا من الشعوب التى نحرص على زيارتها.

إن العرب عندما يحلون فى مكان يجعلون أهله يستعملون لغتنا، لغة الضاد، فأينما تتجه أو تسير تطالعك اللوحات المعلقة على واجهات المحلات التجارية والمطاعم وغيرها «نحن نتكلم العربية»، «مرحبا»، «أهلاً وسهلاً»..

ونفس هذه المظاهر العربية السابقة تراها فى لندن وباريس وأثينا ومدريد، وتراها أيضا فى الفنادق الكبرى فى القاهرة، حيث تشاهد جميع أصناف وأنواع «الدشداشات» العربية.

وكما أن السائح العربى يبحث فى سياحته عن التسلية والترفيه، إلا أنه أيضا ذو اهتمام واضح بالآثار والحضارات القديمة، وليس أدل على ذلك من تواجد السائحين العرب بكثافة حول الأهرامات وأبو الهول ينظرون ويتأملون الحضارة الفرعونية وشموخها وعظمتها.

أما العرب السواح الذين يرتادون دول شرق آسيا، فالحقيقة أننى لم أتمعن أو أتعمق فى معرفة اهتماماتهم العظيمة وأسباب زيارتهم لتلك البلاد ولكن ظنى يقول أنها اهتمامات بالغة الأهمية، ولولا أنها اهتمامات عظيمة لما تحمل الناس عناء السفر الشاق وقطع هذه المسافات الطويلة.

إذا أدركنا ماذا يريد السائح الخليجى والعربى؟.. وماذاا يريد السائح السعودى بالطبع؟.. قطعنا شوطا مهما نحو التأسيس لصناعة السياحة الداخلية، لأن مؤشرات السياحة الداخلية مازالت متواضعة رغم التقدم الذى أحرزته مؤخرا، فالسياحة السعودية تمثل ٠,٣٣٪ فقط من السوق العالمى للسياحة، وعدد العاملين فى القطاع السياحى السعودى ١٢٥ ألف عامل، بينهم ٠,٧٪ فقط من السعوديين، ونسبة السعوديين الذين يفضلون السياحة الداخلية تتراوح بين ١٥ - ١٦٪، بينما ننفق مليارات الدولارات سنويا على السياحة الخارجية.

إذا كنا «كلنا سواح» و«كلنا سائحين» ونمتلك أهم عناصر نجاح صناعة السياحة، ألا وهو المستهلك، فمتى تأخذ صناعة السياحة حجمها الطبيعى فى الاقتصاد الوطنى؟..